اي لا تحتاج لنية او لنية غير الصلاة قوله وهي اي الصلاة هنا في قوله نية فعل الصلاة وقوله لانها اي النية لا تسوي والا لا فتقرت نيتها الى نية وتسلسل وقول الغاوي اصلي لتعيين باسم الشيء غريب فعله وفي التحفة يحل وبها لجواز تعلقها بنفسها ايضا كالعلم يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة ثلاثون مثلا توكي نفسها وغيرها على ان كلا ان تمنع ورود اصل السؤال بان كلا من غيرها لا يحتاج لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلقها بكل فرد فرد من ايراد انتهى وفي الاول نظر تقول يتبعني من اجمعها قوله حاصل ما ذكره اي ان ما في معنى النفل المطلق تما يندرج في غيره ويكفي فيه كهو نية فعل الصلاة قوله صحيحة في النهاية يكفي فيه صلاة الغداة او صلاة الظهر او صلاة ثوب في اذانها او نيت بها ابدا ونية صلاة ليس لابراد لها عند توفر شروطها عند الظهر انتهى ملخصا قوله الفرضية في الحاشيتين والنظائر العبادات في الفرض المفروضية على اربعة اقسام ما يشترط فيه بلا خلاف وهو الكفارات وما لا بلا خلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الاصح وهو الغسل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة بلفظها والخطبة قوله لتتميز لان قصد الفعل والتعيين موجودان في النفل فزيد في الفرض الفرضية ليحصل له تعيين ورتبة على النفل فسقط الاعتراض على هذا التعليل بما ذكره في الاول قوله والعادة فانها وان وجبت فيها نية الفرض ليس المراد منه حقيقته بل ما هو فرض على المكلف بحيث لو قصد حقيقته عليه لم تصح صلاته وفي الاول هنا نقول قوله في المجموع اعتماده الخطيب ومر قوله الاوجه اعتماده شيخ الاسلام والشهاب الرملي قوله بطلت وفي المغني والنهاية ولو سهوا قوله هذا اي قوله والا صنافة وعليه تواترا الرفع وعلى عدد باطل قوله المسيء ظاهره الصحة عند الاطلاق

لكن

لكن المعتمد خلافه قوله اتفاقا ليس في فعلها خروج من خلاف حتى ليس قوله قصد الفعل اي في النفل المطلق وما الحق به قوله او والتعيين او والتعيين او المعية في الفريضة والفاظه الموقتة او ذات السبب قوله او والفريضة في الفرض قوله في الجمعة بدنية الاماتية والمأمومية ومثلها في ذلك الاعادة والمذورة جماعة او القدوة للمأموم في غير الجمعة قوله ذلك اي ذات الصلاة وما يجب المتعرض له من هذه المذكورات قوله بان يبدأ به اي فيستحضر قصد الفعل في جزء منه والتعيين في جزء وهكذا قوله عن تمام النية هو استحضار بجميع ما تقدم قوله العرفية يعني البسيطي الحالي للغزولي واختلفوا في المراد بهم فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهد وقال شيخنا المراد به الاكتفاء باستحضار ما تقرر في جزء من التكبير او له او وسطه او اخيره وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للائمة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح له وفي الباب للشيخ نقلا عن الطبراني ان العراقيين خيروا على المختار وعبروا عنه بانه مخير بين مقارنة النية للتكبيرة وبسطها على جميع التكبيرة قال وكلام المزني الاتي يوهم انه يتخير بين التقدم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى وفيه فتاوى الشيخ عليه لا يسعه غير ما ذكره بعض حروفي التكبير انتهى ثم هذا الاختيار هو المعتمد لتعدد الاول كما بينته في الاول قوله المسيء بالنصب مفعول به للمصدر الذي هو لمزه وقوله صلاته بالنصب ايضا مفعول المسيء ليشمل ان المسيء صلى الله عليه وسلم امر الشخص الذي اساء صلاته بحضرته صلى الله عليه وسلم وهو صلاته المزني في تكبير التحريم قوله التبغس ويخبي قوله بكسر همزة لك اي فيصير اسنه ما لغوه وزيادة الف فيصير جمع قبر بفتح اوله وهو طبل له وجه واحد قوله وتشديدها